

الصحة تطلق ١٠ مبادرات لتحسين خدمة العملاء

الرياض- البلاد

انطلقت فعاليات لأول ضمن فعاليات مؤتمر "ثقافة خدمة العملاء" في القطاع الحكومي، والذي تعهده وزارة الخدمة المدنية وينظمه معهد الإدارة العامة، في الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤٣٧ الموافق ١٧ - ١٨ نوفمبر ٢٠١٥، بمركز الملك سلمان بالبركز الرئيسي للمعهد، الذي استضاف معالي نائب وزير الصحة، حمد بن محمد الضويبع، كمتحدث رئيسي، والتي الضويبع كلمة بهذه المناسبة، عبر فيها عن سعاداته بالمشاركة في هذه الفعاليات للمؤتمر، وقدم شكره لمعالي وزير الخدمة المدنية، ولعالي مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور أحمد الشبيبي على حسن تنظيم المؤتمر كما قدم معالي نائب وزير الصحة عرضاً مرئياً عن خدمة العملاء في المجال الصحي بعنوان "تحسين تجربة المريض"، مبيناً كيفية تحسين وتطوير تجربة المريض، ومشيراً إلى أهمية وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي في هذا الصدد، حيث يدخل ٨٠٪ من المرضى إلى شبكة الانترنت للحصول على معلومات عن المشاكل الصحية، وأشار إلى أن الدراسات تؤكد أن ٧٢٪ من المرضى يعتبرون سعة المنشأة الصحية والتجربة الشخصية هي أهم عناصر الاختيار، وأن ٧٠٪ من الناس يعتبرون أن: سهولة الوصول وسهولة الإجراءات، ووجود معظم الخدمات التي يحتاجونها تحت سقف واحد، ووجود خدمة ذاتية عن طريق الهاتف الذكي والانترنت من العناصر المهمة للاختيار بين المنشآت الصحية المختلفة. وقد استعرض الضويبع أمثلة من مراكز عالمية في تقديم الخدمة الصحية ورعاية المرضى، وقال إن وزارة الصحة تكثف حالياً على إطلاق عشر مبادرات لتحسين تجربة المريض أهمها: توفير أربعة آلاف سرير، وإنشاء ٢٠٠ مركزاً للرعاية الأولية، وتطوير خدمات الرعاية المنزلية، وتعزيز برامج الجودة والسلامة على مستوى المراكز الصحية، وإطلاق تطبيقات وبرامج رقمية للرؤى، ومراكز تطعيم ومتابعة السكري في الصيدليات، وتأسيس مراكز مع المؤسسات الخاصة، وتطوير مهارات السعوديين العاملين في مجال الرعاية الصحية. وأشار معاليه إلى تشدين لوحة قياس الأداء في مجال تجربة المريض وتقييم رضا المرضى برسائل SMS وربطها بلوحة قياس الأداء، وهي الخدمة التي بدأ العمل بها في كل من مدينة الملك فهد الطبية ومدينة الملك عبد الله الطبية. وأقبحه بداية أعمال المستفيدين الأولى، والثانية للمؤتمر عن: "جودة الخدمات المقدمة لعملاء القطاع الحكومي، والبيئة التنظيمية وعلاقتها بخدمة العملاء"، وقد تضمنتا عشرة محاور، ثم انطلقت حلقة النقاش الأولى، والتي دارت عن بناء ثقافة خدمة العملاء وتحدياتها في القطاع الحكومي، وتحدث فيها عدد من الخبراء والمختصين وهم: اللواء ركن طيار عبدالله بن عبدالعزيز السعودون عضو مجلس العلاقات العمالية، والدكتور محمد بن أحمد العبيدي الوكيل المساعد لتطوير الموارد البشرية بوزارة الخدمة المدنية، وقيمتش هونوند مدير تنفيذي زائر ومدير البرامج المفتوحة في تطوير البراءة التنفيذي بمكتب إدارة شؤون الموظفين الأمريكي (OPM)، و"الاري هوكن الخبير الدولي في خدمة العملاء، والدكتور عبيد بن سعد العبدلي أستاذ التسويق وخبير خدمة العملاء، ثم بدأت أعمال الجلسة الثالثة بعنوان "تجارب محلية بارزة في خدمة عملاء القطاع الحكومي"، وتحدث فيها: عبدالرحمن بن راشد الجليفي، الذي استعرض وزارة الداخلية ممثلة في الخدمات الالكترونية لوزارة الداخلية "أبشر"، و يوسف بن أحمد العوهلي، وقدم تجربة وزارة التعليم ممثلة في خدمة بوابة الطلبة المبتعثين سفير، و نايف بن صالح العمري، وعرض بها تجربة وزارة العمل في رفع مستوى الخدمات المقدمة لعملائها، و سعد بن عيود القططاني، واستعرض تجربة إمارة المنطقة الشرقية ممثلة بمشروع قياس وتحقيق رضا المستفيدين من خدمات الأجهزة الحكومية، ومهندس بدر بن عبدالله العمري، الذي قدم تجربة برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية ممثلة في خدمة مركز الاتصال الوطني "امر". كما قام الخبير الدولي في خدمة العملاء "بادي رايس" بتقديم ورشة عمل بعنوان "الاستراتيجيات العشرة في تقديم خدمة عملاء متميزة"، وتتواصل فعاليات المؤتمر يوم الخميس ٦ صفر، الذي تستقبل أعماله باستضافة الخبير الدولي "بدي رايس" كمتحدث رئيسي، وعقد ثلاث جلسات تدور حول: اتجاهات ونماذج إدارية حديثة في خدمة العملاء، وتجارب دولية متميزة في هذا الشأن، ودور تقنية المعلومات في تطوير خدمة العملاء، كما تتضمن هذه الجلسات عدداً كبيراً من البحوث والأوراق العلمية، بالإضافة إلى حلقة نقاش عن الثقافة القانونية ودورها، وتختتم فعاليات المؤتمر بجلسته تطبيق واستشراف للمؤتمر لمعالي الدكتور أحمد الشبيبي مدير عام معهد الإدارة العامة، ثم توصيات المؤتمر.

إزالة ١٠ أحياء عشوائية في مكة المكرمة الفيصل يؤكد أهمية مرحلة ما بعد تصحيح أوضاع الجالية البرماوية



جدة - عبدالهادي المالكي أكد مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل على أهمية المرحلة المقبلة والتي تعقب تصحيح أوضاع الجالية البرماوية. وقال الأمير خالد الفيصل لدى استقباله أمس في مكتبه بجدة وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة المساعد للمقوق، المشرف العام على مشروع تصحيح أوضاع الجالية البرماوية الأمير فيصل بن محمد بن سعد آل سعود وعدد من العاملين في المركز الدائم للتصحيح حرصت الالتقاء بكم وشكركم نظير الجهود التي يبذلها الجميع لتصحيح أوضاع الجالية البرماوية. وأشار أمير منطقة مكة المكرمة إلى أن المشروع يحظى بمتابعة القيادة في المملكة، كونه أحد مكونات مشروع تطوير الأحياء العشوائية في منطقة مكة المكرمة، الذي رفعه الأمير خالد الفيصل للمقام السامي عام ١٤٢٩هـ، واستهدف جزءاً منه تصحيح أوضاع الفارين بدنيهم ممن قبلت باستضافتهم المملكة، مضيفاً "كان هذا الموضوع على رأس اهتمامات الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يرجه الله - والذي دعم التصحيح والذي كان جزءاً من مشروع معالجة الأحياء العشوائية". وذكر الأمير خالد الفيصل " بالرغم من

ثلاثون ألفاً وسبعمئة وخمسة وثلاثين من أبناء الجالية البرماوية، فيما بلغ المستفيدين من مسار التعريف الذي سبق عملية التصحيح ٢٤٩٩٢٨ مائتين وتسعة وأربعون ألفاً وتسعمئة وثمانية وثلاثون واستمارة تشمل العدد الإجمالي لأبناء الجالية البرماوية في مناطق المملكة والذين ستتم تسوية أوضاعهم بموجب الأمر الملكي الصادر بهذا الخصوص. وخلال فترة التصحيح قدمت كافة الخدمات من قبل الجهات المشاركة في أعمال التصحيح، إذ بلغ الطلاب والطالبات الدارسين في التعليم العام ٥٥ ألف طالب وطالبة، وتم تقديم الفحائح الطبية للمستفيدين وجميع الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة. وبلغت قيمة الإنفاق التي تبذلها المملكة بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، كذلك لإنشائها في حل أزمة إنسانية دامت لعقود طويلة فهي من أكبر الإنجازات التي تفخرت بها البشرية، وهذا ما صنعته لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في المنطقة عبر حل هذه الأزمة الإنسانية مما أدى إلى انعكاسات إيجابية وأصداً عالية أشادت بدور المملكة الفاعل في القضايا الإنسانية واحتضان هذه الأقلية المسلمة منذ وصول الدفوعات الأولى منهم إلى المملكة في عام ١٩٤٢م، وقد تم إصدار هويات إقامة لأبناء الجالية البرماوية حتى الآن ضمن اليات واضحة وميسرة، وهذه الهوية تتيح لحاملها من البرماويين العلاج المجاني والدراسة في جميع المراحل الدراسية وكذلك الالتحاق بالوظائف، وبهذا استحققت اللجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية البرماوية جائزة التميز الإداري بجداره.

هيئة السياحة توقع عقد استثمار منتج أثلب الصحراوي بالعالا



زيادة مدة الاستثمار إلى ٤٥ سنة في إطار تطبيق الهيئة لقرار تمديد المدد الإجرارية. ويقع المشروع على مساحة ٥٠ ألف متر مربع ويعد من محافظة العلا ٢٢ كيلو متر عن المطار ٥٢ كيلو متر، وسيحتوي منتج أثلب على ٥٠ فلة سكنية ذات استقلالية وخصوصية وملامحة بأن تقدم شريحة العوائل، إضافة إلى مبنى منفصل يتكون من دورين ويجوي ما يقارب ٦٠ غرفة تخدم شريحة المجموعات السياحية والأفراد، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع خلال الثلاث سنوات القادمة، حيث من المتوقع احتياج السوق السياحي وقطاع الإيواء في المنطقة لما يعادل ٥٢٠ غرفة إيواء على مدى الخمس سنوات القادمة. وبعد هذا المنتج أحد المشاريع السياحية التي تشهدا المحافظة وضمن مجموعة من النزل والفنادق والمشاريع التراثية والسياحية في إطار خطة تطوير العلا سياحياً والتي تعمل عليها كل من هيئة السياحة والتراث الوطني وإمارة وأمانة المنطقة، والحافطة.

العالا - واس

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة رئيس مجلس التنمية السياحية بالمنطقة تم أمس وضع حجر الأساس لمشروع منتج أثلب الصحراوي في محافظة العلا، وتوقيع عقد استثمار الموقع بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وإحدى الشركات الوطنية السياحية. ووقع عقد استثمار الموقع نائب الرئيس لخدمات الاستثمار بالهيئة الدكتور حمد السماعيل، ورئيس الشركة مازن مطبقاني، وذلك بحضور معالي الدكتور خالد طاهر أمين منطقة المدينة المنورة، وأمين هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة المهندس إبراهيم الخليل، ومहाفظ العلا سعد السحيمي، ورئيس بلدية العلا المهندس محمد الحويطي، وعدد من كبار المسؤولين في هيئة السياحة والتراث الوطني. وبعد توقيع العقد قام سمر رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وسمو أمير منطقة المدينة المنورة بالإطلاع على تصاميم المشروع، واستمعا إلى شرح من رئيس الشركة المنفذة عن عناصر المشروع وامتيازاته. وبعد هذا المنتج الذي يقع بجوار جبل أثلب في محافظة العلا أحد أهم المشاريع السياحية في المحافظة، أما المشروع الثاني الذي توقع هيئة السياحة والتراث الوطني (مالكة الأرض) عقد استثماره بعد فندق سحمان التراثي في الدرعية التاريخية. وقد أسهمت الهيئة في دعم المشروع بالتصاميم والدعم الفني، إضافة إلى

مراكز نموذجية بجمعية مراكز الأحياء بالطائف

الطائف - عبدالهادي المالكي

عقد المجلس الفرعي لجمعية مراكز الأحياء بمحافظة الطائف اجتماع برئاسة معالي المحافظ فهد بن عبدالعزيز بن معمر وأعضاء أمانة المجلس الفرعي، وحضور أمين أمانة المجلس فهد الشلوي وممثل معالي مدير الجامعة والدكتور صالح بازيد وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية ومدراء مراكز الأحياء. وافتتح الاجتماع بكلمة لمعالي المحافظ تحدث خلالها عن أهمية تفعيل دور المراكز بصورة أوسع، وحل الإشكالات التي تواجه مراكز الأحياء. من جانبه أعرب أمين جمعية مراكز الأحياء عن شكره البالغ لأمين الطائف المهندس محمد المخرج على تسليم الجمعية المراكز النموذجية في كل من حديقة الملك عبدالله و حديقة الفيصلية والتي ستكون بدورها تغيّر الجياي في البرامج والفعاليات المقدمة للشباب و الفتيات داخل الأحياء وخارجها. ثم تحدث عن توصيات الاجتماع السابق للمجلس الفرعي وما تم خلاله وإلى أي مدى وصل له كمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية ورجال الأعمال بشأن الدعم المالي و عقد شراكة بين جمعية البر وجمعية مراكز الأحياء و اعتماد فتح عدد من المراكز في نخب واليمانية وأم السباع. تلى ذلك عرض فيلم عن لإنجازات جمعية مراكز الأحياء خلال الفترة الماضية بشرح مفصل عما تم إنجازه، ثم ناقشت بعض المواضيع وخرجت عدد من التوصيات.

وزير البترول في كلمته حول مستقبل الطاقة بالمنطقة :

مشاريع الطاقة بالشرق الأوسط تحتاج ٧٠٠ مليار دولار

المشروعات العربية المشتركة، المتميزة بالنامية، ومشاريع الطاقة التي تستخدم التقنية المتقدمة، وتدريب المهارات البشرية العربية وتطويرها، وكل ما يمكن أن يؤدي دوراً مهماً ومؤثراً في مستقبل صناعة الطاقة العربية. وقال " أنه على مستوى النتائج المالية، فإن أصول الشركة نمت، خلال السنوات العشر الماضية، من ٢.١ مليار دولار، إلى ٥.٨٨ مليار دولار، بمعدل زيادة يصل ١٨٠٪". وحول مستقبل الطاقة في العالم العربي أشار معالي المهندس علي النعيمي: إلى الدور المستقبلي المهم الذي على عاتق دولنا وشركائنا، في تطوير قطاع الطاقة، والصناعة البترولية، والتي تتطلب بلايين الدولارات من أجل دعم الاكتشافات الجديدة، واستمرار مستوى الإنتاج الحالي، والسعي لزيادته، من أجل توفير طاقة إنتاجية فائضة، تضمن استقرار السوق، إضافة إلى مشاريع التكرير والتسويق والتوزيع، وكذلك تنمية القيمة المضافة، وتنمية القوى البشرية، من حيث التعليم والتدريب والتأهيل لفة الشباب العربي. وقال معالي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي "لعل من المناسب أن أشير هنا، إلى الدور الذي تقوم به المملكة العربية السعودية، في استقرار السوق البترولية، واستعدادها المستمر، وسعيها الحثيث، إلى التعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للبترول كافة، سواء من دول داخل الأوبك، أو من خارجها، للحفاظ على استقرار السوق والأسعار، بدعم ذلك أن المملكة، ذات مصداقية عالية، ومصدراً رئيسياً للبترول، فضلاً عن استثمارها في مراحل الصناعة البترولية كافة محلياً، وعالمياً. وأفاد " بأن التحدي الذي نواجهه في الوطن العربي، يتمثل في حاجتنا إلى المزيد من العمل العربي المشترك، في مجال البترول والطاقة، وعقد المزيد من الشراكات التجارية بين الدول، ومؤسساتها الخاصة والعامة، والسعي إلى توفير التمويل اللازم للعمليات البترولية كافة، بما فيها نقل التقنية واستخدامها، والتعليم، والتدريب، والتأهيل، والدراسات والأبحاث، في مجال البترول والغاز والطاقة، مع الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، والعمل على تقليل الانبعاثات الضارة من خلال التقنيات المتطورة. كل ذلك من أجل المحافظة على دور البترول الإيجابي والتميز في الاقتصاد والتنمية العربية والعالمية".

من مخرجات الشركات، ومن البنوك التجارية، وإصدار السندات، ومن خلال الصناديق الصناعية، والتنمية، والعالية والمحلية، وكذلك من خلال البنوك التنموية المملوكة من قبل الحكومات، والتي قامت على أهداف تنموية واضحة، كمؤسسة التمويل الدولية IFC، والبنك الإسلامي للتنمية، ومنها أيضاً الشركة التي تنحتل اليوم بذكرى مرور أربعين عاماً على تأسيسها، وهي الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) التي تعد نموذجاً ناجحاً للمبادرات العربية التي تهدف إلى تنمية واستغلال موارد العالم العربي الطبيعية الفاتحة، تضمن استقرار السوق، إضافة إلى وأشار إلى أن أبيكوب أسهمت بشكل فاعل، خلال الأربعين عاماً الماضية، في خدمة قطاع الطاقة العربي من خلال التمويل والمشاركة في رؤوس الأموال، لعدد كبير من مشروعات الطاقة المميزة، مع التركيز على المشروعات العربية المشتركة للدول الأعضاء في أوبك، وكذلك تقديم خدمات الاستشارات المالية وأبحاث الطاقة، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة والدعم الكامل لسلسلة القيمة المضافة للطاقة. وقال معالي: " تتجلى أهمية توفير التمويل الكافي لمشاريع الطاقة إذا ما عرفنا أن هذه المشاريع في الشرق الأوسط تحتاج إلى تمويل يقدر بنحو ٧٠٠ مليار دولار خلال العشرة أعوام القادمة". وأشاد وزير البترول والثروة المعدنية بأداء الشركة العربية البترولية ودورها في تمويل المشروعات البترولية قائلًا: "أود الإشادة بأسلوب العمل الذي تبنته (أبيكوب) منذ تأسيسها، فمع كون الهدف التنموي أساساً لقيام هذا الصرح، كما أسلفت، إلا أن (أبيكوب) التزمت بتطبيق الأسس التجارية، مع عدم إغفال الغاية التنموية؛ وبالتالي فإن تبنى هذا النهج يعد سبباً رئيساً في تمكن الشركة من الوصول إلى مركزها المالي القوي، الذي هي عليه اليوم، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على حجم أعمالها، ونوه بالدور الذي تقوم به (أبيكوب)، من إعطاء الأولوية



علي النعيمي

للمستثمرين في هذا القطاع الهام، وبإشراك (أبيكوب) أعمالها في عام ١٩٧٥م. وزاد معالي الوزير علي النعيمي قائلًا: كما تعلمون فإن مصادر الطاقة، وعلى رأسها البترول والغاز، هي من أساسيات الاقتصاد العالمي الحديث، من حيث كونها مصدرًا للطاقة باستخداماتها المختلفة من جهة، ومصدراً لتصنيع مئات المنتجات النهائية الأساسية، والكمالية، للحياة الحديثة من جهة أخرى. وتطرق وزير البترول والثروة المعدنية إلى الحاجة المتنامية للاستثمار في البترول بقوله: "يمر الاقتصاد العالمي، بما في ذلك اقتصادات البترول والطاقة، بوضع غير مستقر خلال العام الماضي، وهذا العام، فهناك تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن الطلب على البترول، مستمر في الارتفاع سنة بعد أخرى، ومن المتوقع أن يرتفع سنوياً في المتوسط، خلال هذا العقد، بأكثر من مليون برميل يومياً. ورأى أنه من جانب آخر، فإن هناك انخفاض طبيعي في القدرة الإنتاجية لحقول البترول في أنحاء العالم كافة يقدر بنحو ٤ ملايين برميل يومياً، مما يعني أن الصناعة البترولية بحاجة إلى إضافة طاقة إنتاجية جديدة، بنحو ٥ ملايين برميل يومياً، في كل عام، لتعويض الانخفاض الطبيعي، ولتلبية الطلب العالمي المتنامي، وهذا الأمر يتطلب حلولاً طبيعية، ومستدامة، سواء على مستوى العالم، أو على مستوى المنطقة العربية. واستطرد المهندس علي النعيمي قائلًا: من أجل تلبية هذه الحاجة المتنامية، لا بد من استمرار، بل وزيادة وتيرة الاستثمار في الصناعة البترولية، وبما يضمن استقرار السوق على المدى القصير والطويل، على أن يتضمن هذا الاستثمار كافة مراحل الإنتاج والتصنيع، مع المحافظة على البيئة في جميع هذه المراحل". وتحدث معالي وزير البترول والثروة المعدنية عن البنوك التنموية التي تسهم في تمويل مشروعات الطاقة والبترول، حيث قال: "أن مشروعات الطاقة والبترول، تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، وأفضل الحلول التمويلية الممكنة، التي من أهمها، التمويل الذاتي

الرياض - واس قال معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن إبراهيم النعيمي: إن الوطن العربي يعد من أهم مناطق العالم في معادلة الانتاج والاستهلاك العالمي من البترول من حيث الاحتياطيات الضخمة المكتشفة وغير المكتشفة. وأكد معاليه حاجة المنطقة إلى الاستثمار في مختلف مراحل الصناعة البترولية لاستمرار النمو الاقتصادي وتحقيق متطلبات الحياة الأساسية. جاء ذلك في كلمة ألقاها معاليه أمس حول مستقبل الطاقة في العالم العربي، في ملتقى (مستقبل الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) الذي تنظمه الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) في العاصمة البحرينية، المنامة. وبين معالي وزير البترول أن حجم استهلاك البترول في العالم العربي يبلغ نحو ٩ ملايين برميل يومياً، أو ما يقارب ١٠٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي. وقال معاليه "في هذا الوقت الذي تشهد فيه بعض الدول العربية أوضاعاً سياسية غير مستقرة، فإن أهمية العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي تتضاعف، وبالذات في مجال صناعة البترول، خاصة أن الوطن العربي يمتلك أكثر من ٥٦٪ من الاحتياطي العالمي المعروف من البترول، وأكثر من ٢٧٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وهي احتياجات مرشحة للزيادة خلال السنوات القادمة، من خلال الاكتشافات الجديدة، وتطوير تقنيات الاكتشاف والإنتاج". وأضاف: كما تعرفون فإن اقتصادات الدول العربية كافة بما في ذلك الدول غير المنتجة للبترول، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، وفي مختلف الجوانب، مثل التجارة، والاستثمار، والسياحة، وحركة العمالة، مما يعني ارتباط اقتصاداتها بالبترول والغاز، وهذا الارتباط من المتوقع أن يستمر لعدة عقود، مما يعني أهمية تطوير الصناعة البترولية، وتوسيعها، والتي تتطلب توفير الحلول التمويلية المناسبة، التي من شأنها استمرار وتيرة الإنتاج، وزيادته، ورفع الاحتياطيات من البترول. واستطرد قائلًا: ومن أجل إيجاد الحلول التمويلية الداعمة لعمق الطاقة العربي، جاءت فكرة تأسيس الشركة العربية البترولية (أبيكوب)، وذلك بهدف إيجاد كيان عربي يسهم في دعم هذا القطاع الحيوي، من خلال تقديم الحلول التمويلية المتنوعة